

التقرير السنوي للجنة المراجعة عن العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م

نبذة عن تشكيل لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة:

عقدت لجنة المراجعة قبل انتخاب انتهاء الدورة التاسعة لأعضاء مجلس الإدارة أربعة (٤) اجتماعات. بعد انتخاب أعضاء مجلس الإدارة عقدت لجنة المراجعة بناء على ترشيح مجلس الإدارة عدد ثلاثة (٣) اجتماعات. بعد اعتماد الجمعية العامة لترشيح مجلس الإدارة لتشكيل لجنة المراجعة عقدت لجنة المراجعة اجتماع ١٨ أغسطس واجتماع ٩ نوفمبر. تتألف لجنة المراجعة الحالية من أربعة أعضاء، منهم عضوان مستقلان من مجلس الإدارة وعضوان من خارج المجلس كما اجتمعت اللجنة خمسة اجتماعات خلال عام ٢٠٢١م.

سجل حضور اجتماع لجنة المراجعة لعام ٢٠٢١م:

الأعضاء	صفة العضوية	٣٠ مارس	٠٧ أبريل	٠٢ مايو	١٠ مايو	٥ يونيو (٣)	٨ يونيو (٣)	٣٠ يونيو (٣)	١٨ أغسطس (٤)	٩ نوفمبر (٤)
هيثم الفريخ (١)	رئيس	■	■	■	■	-	-	-	-	-
عزام المديهي (١)	عضو	■	■	■	■	-	-	-	-	-
صالح الفضل (١)	عضو	■	■	■	■	-	-	-	-	-
سعد القحطاني (١)	رئيس	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	■	■	■	■	■
عبد الله العربي (١)	عضو	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	■	■	■	■	■
خالد الطريقي (١)	عضو (خارج المجلس)	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	■	■	■	■	■
صالح الجحبي (١)	عضو (خارج المجلس)	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	■	■	■	■	■

(١) أعضاء الدورة التاسعة. انتهت عضويتهم بانتهاء عضوية مجلس الإدارة.

(٢) أعضاء الدورة العاشرة.

(٣) بعد ترشيح مجلس الإدارة لتشكيل اللجنة.

(٤) بعد اعتماد الجمعية العامة لتشكيل اللجنة.

تختص لجنة المراجعة بالمراقبة على أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية فيها، وتشمل مهام اللجنة بصفة خاصة ما يلي:

التقارير المالية

- أ. دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء رأيها والتوصية في شأنها؛ لضمان نزاهتها وعدالتها وشفافيتها.
- ب. إبداء الرأي الفني - بناء على طلب مجلس الإدارة - فيما إذا كان تقرير المجلس والقوائم المالية للشركة عادلة ومتوازنة ومفهومة وتتضمن المعلومات التي تتيح للمساهمين والمستثمرين تقييم المركز أو الوضع المالي للشركة وأدائها ونموذج عملها واستراتيجيتها.
- ج. دراسة أية مسائل مهمة أو غير مألوفة تتضمنها التقارير المالية والحسابات، والبحث بدقة في أية مسائل يثيرها المدير المالي للشركة أو من يتولى مهامه أو مسؤول الالتزام في الشركة أو مراجع الحسابات.
- د. البحث بدقة في أي مسائل يثيرها المدير المالي للشركة أو من يتولى مهام أو مسؤول الالتزام في الشركة أو مراجع الحسابات.
- هـ. التحقق من التقديرات المحاسبية في المسائل الجوهرية الواردة في التقارير المالية.
- و. دراسة السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.

المراجعة الداخلية:

- أ. دراسة ومراجعة نظم الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر في الشركة،
- ب. دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة فيها.
- ج. الرقابة والإشراف على أداء وأنشطة المراجع الداخلي وإدارة المراجعة الداخلية في الشركة إن وجدت، للتحقق من توافر الموارد اللازمة وفعاليتها في أداء الأعمال والمهام المنوطة بها. وإذا لم يكن للشركة مراجع داخلي فعلى اللجنة تقديم توصيتها للمجلس بشأن مدى الحاجة إلى تعيينه.
- د. التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مدير وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية أو المراجع الداخلي واقتراح مكافآته.

مراجع الحسابات:

- أ. التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مراجعي الحسابات وعزلهم وتحديد أتعابهم وتقييم أدائهم، بعد التأكد من استقلالهم ومراجعة نطاق عملهم وشروط التعاقد معهم.
- ب. التحقق من استقلال مراجع الحسابات وموضوعيته، ومدى فعالية أعمال المراجعة، مع الأخذ في الاعتبار القواعد والمعايير ذات الصلة.
- ج. مراجعة خطة مراجع حسابات الشركة وأعماله، والتحقق من عدم تقديمه أعمالاً فنية أو إدارية تخرج عن نطاق أعمال المراجعة، وإبداء مرنياها حيال ذلك.
- د. الإجابة عن استفسارات مراجع حسابات الشركات.
- هـ. دراسة تقارير مراجع الحسابات وملاحظاته على القوائم المالية ومتابعة ما اتخذ بشأنها.

ضمان الالتزام:

- أ. مراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتحقق من اتخاذ الشركة الإجراءات اللازمة بشأنها.
- ب. التحقق من التزام الشركة بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات ذات العلاقة.
- ج. مراجعة العقود والتعاملات المقترح أن تجريها الشركة مع الأطراف ذوي العلاقة، وتقديم مرنياها حيال ذلك إلى مجلس الإدارة.
- د. رفع ما تراه من مسائل ترى ضرورة اتخاذ إجراء بشأنها إلى مجلس الإدارة، وإبداء توصياتها بالإجراءات التي يتعين اتخاذها.

وفي سبيل مساعدة اللجنة على الاضطلاع بمهامها وتحقيق أهدافها، فقد شارك أعضاء الإدارة والأطراف المعنيون الرئيسون في الشركة مثل الرئيس التنفيذي، والمدير المالي، المراجع الخارجي، والمراجع الداخلي في اجتماعات لجنة المراجعة التي عقدت خلال عام ٢٠٢١م.

- وقدم الأطراف المعنيون الرئيسون وعدد من أعضاء الإدارة مرنياهم إلى لجنة المراجعة حول أمور معينة منها صحة التقارير والقوائم المالية الموحدة للشركة وفعاليتها وسلامتها، وأداء الضوابط الداخلية وسلامتها وفعاليتها، وأعمال المراجعة الداخلية، والتقارير المالية. وبناء على المرنيات والعروض التوضيحية التي قدمها أعضاء الإدارة والأطراف المعنيون الرئيسون في الشركة، صادقت لجنة المراجعة على عدة بنود خلال عام ٢٠٢١ التماساً لموافقة مجلس الإدارة عليها، كان من بينها:
- مناقشة القوائم المالية السنوية للعام المنتهي في ٣١/١٢/٢٠٢٠م. وتم مناقشة المراجع الخارجي عن أسباب التحفظات وقد عملت اللجنة جاهدة بالتعاون مع المراجع الخارجي وإدارة الشركة لإزالة كافة المعوقات والعمل على إصدار القوائم المالية لعام ٢٠٢٠م.
 - التوصية بتعيين مستشار لأعمال الزكاة والضريبة.
 - التوصية بتعيين مستشار مالي لدراسة الحسابات المدينة.
 - التقارير المالية الأولية (الربعية) العام ٢٠٢١.
 - التوصية بتبريد مراجع خارجي للشركة لعام ٢٠٢١م، بناء على قرار المساهمين.

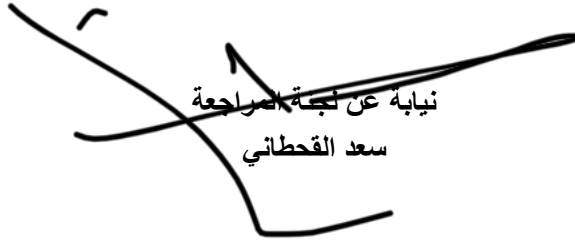
- وبالإضافة إلى ذلك، درست لجنة المراجعة وتلقت تقارير حول عديد من المسائل الرئيسية منها:
- ملخص عن أعمال المراجعة الداخلية في الشركة خلال عام ٢٠٢١ والتي تشمل أعمال المراجعة، والمهام الاستشارية.
 - تقرير ربعي عن أعمال المراجعة الداخلية القائمة في الشركة خلال عام ٢٠٢١.

وشهدت جميع الاجتماعات التي عقدتها لجنة المراجعة خلال عام ٢٠٢١ عرض تقارير شاملة وعقد اجتماعات موسّعة مع المراجع الخارجي وأعضاء الإدارة العليا حول القوائم المالية، تضمنت تحلي مفصّل للأداء المالي للشركة والتغيرات في مركزها المالي، وخطوات إعداد القوائم المالية النهائية، والمراجعة المستقلة التي يجريها المراجع الخارجي للقوائم المالية خلال الربع الأول والثاني والثالث من العام.

رأي لجنة المراجعة :

وفي رأينا، وبناءً على ما قُدم من الإدارة التنفيذية وتقارير نتائج عمليات المراجعة الداخلية المرفوعة للجنة المراجعة خلال عام ٢٠٢١ م وما تضمنته نتائج مهام مراجع الحسابات، تعتقد اللجنة أن الإدارة التنفيذية في ظل سعيها لتحسين وتطوير نظام الرقابة لازال بحاجة لمزيد من التطوير والتحسين، وأن نتائج عمليات المراجعة، وكذلك مناقشات اللجنة خلال الاجتماعات، وفرت أساساً معقولاً لهذا الرأي. علماً بأن أي نظام رقابة داخلية بغض النظر عن مدى ملاءمة تصميمه وفاعلية تطبيقه لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً.

هذا والله ولي التوفيق،،،،



نيابة عن لجنة المراجعة
سعد الفحطاني

رئيس لجنة المراجعة